إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 08/245
للنشر الفوري
١٠ أكتوبر ٢٠٠٨

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، يحث على اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة وتعاونية لمعالجة الهبوط الاقتصادي والمالي العالمي

صرح السيد دومينيك-ستراوس كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في كلمة ألقاها اليوم أمام معهد بيترسون للاقتصاد الدولي بأن على العالم أن يتحرك بسرعة وفعالية وعلى أساس من التعاون لاحتواء الهبوط الاقتصادي والمالي الراهن.

وأشار سيادته في المؤتمر الذي عقده المعهد بعنوان "اليورو في عامه العاشر: أهو العملة العالمية القادمة؟" إلى أن الاضطرابات في الأسواق المالية تحولت إلى أزمة ثقة تتطلب تدخلا حاسما من الحكومات. وأضاف: "إن ما سيعيد الثقة هو تدخل الحكومات تدخلا واضحا وشاملا وعلى أساس من التعاون بين البلدان المختلفة. فليس بوسع القطاع الخاص أن يستعيد الثقة بمفرده. ولن تستطيع تدابير السياسة الاقتصادية الكلية التي تتخذها الحكومات أن تستعيد الثقة وحدها. ولن تستطيع التدابير التدريجية في الأسواق المالية أن تستعيد الثقة وحدها."

وركز السيد ستراوس-كان على أربع مجموعات من الإجراءات القائمة على أساس المساءلة الحكومية، من أجل المساعدة على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية واستعادة الثقة:

الضمانات الحكومية الصريحة لالتزامات النظام المالي: فقد بلغت هشاشة الثقة العامة مستوى لا يمكن معه اجتناب تقديم ضمانات حكومية لالتزامات النظام المالي، وهي ضمانات مؤقتة ويراعى فيها اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة. ولا تقتصر هذه الضمانات على ودائع التجزئة المصرفية وإنما قد تشمل الودائع بين البنوك وودائع سوق المال، حتى يتسنى استئناف النشاط في هذه الأسواق الأساسية.

شراء الحكومات للأصول المتعثرة سعيا لفرض إثبات الخسائر: فالحكومات ينبغي أن تتخلص من الأصول المتعثرة عن طريق شرائها بأسعار القيمة العادلة، وهو ما سيحمل المؤسسات المالية على إثبات خسائرها.

قيام الحكومات بعمليات لضخ رؤوس الأموال: فهناك حاجة للمساندة الحكومية، نظرا لقلة الأموال الخاصة في البيئة الحالية. وقد نجحت في الأزمات السابقة استراتيجية تقضي بمقابلة الاكتتابات الخاصة الجديدة في رأس المال بمقدار مماثل من رأس المال الحكومي، وهو بمثابة اختبار يجري في الأسواق لقياس استخدام الأموال العامة.

درجة مرتفعة من التعاون الدولي: فخلال الأسبوع الماضي، انهارت الثقة بين البلدان بدرجة تكاد تواكب انهيار الثقة الذي شهدته الأسواق. وتسبب ذلك في الاتجاه نحو تدابير من جانب واحد تُراعى فيها المصالح الوطنية، وتتمخض عن عواقب غير مقصودة على البلدان الأخرى تعادل في ضررها ما تسببه "سياسة إفقار الجار".

وبالنسبة للأوضاع الاقتصادية الكلية، حذر السيد ستراوس-كان من الآثار الأطول أجلا التي ستخلِّفها أزمة الأسواق الراهنة. ففي الولايات المتحدة، قد يكون موقف الأسر ومنشآت الأعمال موقفا أسلم تجاه المخاطر، ولكن الحاجة ربما تكون قائمة لاتباع سياسات اقتصادية كلية داعمة للاقتصاد إذا ما ضعف كل من الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص في المدى القريب. وقد وقع ضرر بالغ أيضا على أوروبا الغربية. وفي هذا الصدد أشار السيد ستراوس-كان إلى أن البلدان الأوروبية لا تزال تواجه تحديات جسيمة في التعامل مع الأزمة المالية الحالية، حتى مع عدم تعرض المنطقة لأزمة عملة كبيرة.

وعن الاقتصادات الصاعدة، قال السيد ستراوس-كان إن عددا كبيرا منها أصبح في وضع أفضل مما كان عليه من قبل، ولكنها لا تزال معرضة للخطر بسبب ارتفاع مستوى احتياجات التمويل الخارجي وكذلك مظاهر الهشاشة التي تشوب النظام المصرفي في بعض الحالات. وبينما ينبغي أن تتخذ السلطات تدابير تصمَّم خصيصا بما يناسب ظروف كل منها، فإن الصندوق سوف يظل على استعداد لتقديم الدعم المالي للاقتصادات الصاعدة في حينه إذا احتاجت إليه.

"وسوف نشرع في تفعيل إجراءات الطوارئ حتى نتمكن من الاستجابة بسرعة للطلبات العاجلة، عن طريق البرامج المالية التي تتيح استخدام مستوى مرتفع من موارد الصندوق على أساس من الشرطية التي تركز على أولويات الاستجابة للأزمة."

وشدد السيد ستراوس-كان أيضا على تأثير ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على البلدان النامية، فقال: "إن الأزمة الأشد إلحاحا في كثير من البلدان النامية ليست الأزمة التي تمر بها الأسواق المالية، وإنما ما يحدث في أسواق السلع الأولية. يجب ألا ننسى هذه الأزمة الأخرى." وأكد سيادته أن أمام سلطات البلدان المعنية

سياسات تختار من بينها للحد من هذا التأثير، ولكن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على استعداد لمعاونتها أيضا عن طريق المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والدعم المالي. كذلك حث البلدان المانحة التي تخضع لقيود في مالياتها العامة على عدم تخفيض معونتها الخارجية للبلدان الأكثر تعرضا للخطر على مستوى العالم.

وانتقل السيد ستراوس-كان للحديث عن الدروس التي يمكن استخلاصها من الأزمة، فشدد على الحاجة إلى تعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المالي، والمضي في إصلاح البنيان المالي الدولي.

وقال: "لقد كانت الأزمة نتاجا لثلاثة إخفاقات: إخفاق تنظيمي ورقابي في الاقتصادات المتقدمة، وإخفاق في إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الخاصة، وكذلك إخفاق في آلية الانضباط السوقي"، مضيفا أن علاج هذه العيوب "يمكن أن يسهم فيه الصندوق في رأيي عن طريق تنسيق الجهود، بالاستفادة من الخبرة الفنية لدى الأطراف الأخرى."

وسوف يتطلب إصلاح البنيان الدولي تعزيز مشروعية النظام وفعاليته. "فالمشروعية يجب أن تتأتى من الاعتماد على مجموعات أوسع. وأحد التغييرات شديدة البساطة التي يمكن إجراؤها هو توسيع نطاق مجموعة الثمانية لتشمل على الأقل الصين والهند والبرازيل، وربما بلدان أخرى. ولكنني أعتقد أن هذا التغيير ينبغي أن يترافق مع زيادة الاعتماد على المؤسسات متعددة الأطراف ذات العضوية شبه العالمية، حتى لا يستبعد أي بلد يود المشاركة في النظام الدولي." وأضاف إن الفعالية يمكن تحقيقها بمزيد من التنسيق بين المنظمات الدولية وبمتابعة أفضل لتنفيذ الاتفاقيات الدولية.